TCDC

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TCDC/10/L.3/Add.2
8 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
الدورة العاشرة
نيويورك، ٥ - ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧

مشروع التقرير

المقرر: السيد سانداغدورج إردنبيليغ (منغوليا)

إضافة

رابعا - موجز المناقشة العامة

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١ - كررت وفود كثيرة الاعراب عن التزامها التام باستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢/٩ الصادر في دورتها التاسعة المعقودة في عام ١٩٩٥. ونوه أحد الوفود إلى أن الاتجاهات الجديدة تعطي دفعة جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأنها تعتبر بمثابة "بوصلة فلسفية" لتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ظل المناخ الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي. وفي هذا الصدد، أعرب عدد كبير من الوفود عن التأييد لتوثيق التكامل التنفيذي بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأشار وفد آخر إلى أن التعاون التقني فيما البلدان النامية ليس مجرد طريقة للتعاون، وإنما كذلك فلسفة للمساعدة الذاتية ووسيلة لزيادة قدرات الجنوب، كما أنه جزء من نموذج انمائي أكبر يشمل بذل جهود إنمائية وطنية وإقامة ما يلزم ذلك من تآزرات دولية.

٢ - وقدم عدد من الوفود تقارير عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تقوم بها بلدانهم والتي تتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة. فمن جهة، قامت بعض الوفود - لا سيما

080597 080597 97-12168

الوفود الممثلة لبلدان شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، والتي تنفذ برامج ثنائية كبيرة نسبيا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع بلدان نامية أخرى - بتقديم معلومات عن الأنواع الأخرى من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي نفذتها مع بلدان نامية أخرى، سواء في منطقتها أو في مناطق أخرى.

٣ - ومن جهة أخرى، أشار عدد من الوفود إلى استمرار القيود التي تعرقل التنفيذ الكامل لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة. ومن بين القيود الشديدة نقص الموارد المالية - سواء من الميزانيات الوطنية أو من المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية - اللازمة لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن القيود الأخرى انعدام فعالية أداء مراكز التنسيق الوطنية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤ - وبرز في المناقشة مفهوم البلدان المحورية، الذي طرحته استراتيجية الاتجاهات الجديدة. واستوضح عدد من الوفود الترتيبات الخاصة التي وضعتها الوحدة الخاصة للتعاون التنقي فيما بين البلدان النامية لمساعدة البلدان المحورية على القيام بدور عوامل حفز لزيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومواصلة تطبيقه. واقترح أحد الوفود عقد اجتماع للبلدان المحورية المختارة، وذلك لتوضيح الموقف وإعداد خطة عمل.

٥ - وأشادت وفود كثيرة بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربت عن الأمل في أن يسد جزءا من ثغرة الموارد التي عرقلت زيادة حجم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ونادت هذه الوفود بزيادة التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني من البلدان المانحة وكذلك من البلدان النامية الأكثر تقدما.

٦ - وأفادت بعض الوفود بأن عدم الحصول على معلومات عن قدرات البلدان النامية الأخرى، إلى جانب عدم معرفة آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إنما هما قيدان ثقيلان يلزم إزالتهما لتفجير كامل قدرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، طلب عدد من الوفود أيضا من جهاز الأمم المتحدة الانمائي أن يساعد بلدانهم، بأسلوب يتسم بقدر أكبر من المبادرة، على إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الإنمائية التي تدعمها الوكالات والمؤسسات.

٧ - وأشادت بعض الوفود بوكالات الأمم المتحدة التي دعمت أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال تسهيل فرص الحصول على المعلومات وتنفيذ برامج تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشيد بالوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدعمها المالي الحافز لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كثير من المجالات ذات الأولوية في البلدان النامية. وحُضت الوحدة الخاصة، بالذات، على مواصلة جهودها في زيادة حجم المعلومات المتعلقة بقدرات البلدان النامية، وهي معلومات واردة في نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفي خطتها الرامية إلى إقامة قاعدة بيانات متعددة الأبعاد عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وذلك لكي تضم معلومات عن الخبراء، ومراكز الامتياز، والتجارب الناجحة التي يمكن تكرارها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك عن أفضل الممارسات في مجالات الاهتمام المتفق عليها.

٨ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لتوسيع نطاق ترتيبات التعاون الثلاثي. واقترح، تحديدا، أن تشارك المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية أيضا في ترتيبات التعاون الثلاثي. وأعربت وفود كثيرة عن رأي مؤداه أن هذا الشكل من التعاون يهيئ امكانيات حقيقية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية.

٩ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب - ينطوي على مبدأ هام ينص على اقتسام التكاليف بين البلدان النامية أنفسها. ذلك أن تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بأشكاله الكثيرة، هو، في نهاية الأمر، من مسؤولية البلدان النامية.

١٠ - وفي الختام، أعربت بعض الوفود عن رأي مؤداه أن من المفيد تزويد البلدان النامية ببعض المبادئ التوجيهية الأخرى لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة، وتعميم تلك المبادئ التوجيهية على نطاق واسع على كافة الجهات المعنية. ويمكن أن تتضمن مثل هذه المبادئ التوجيهية تعريفا لدور كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن بيان بجميع مصادر التمويل الممكنة.

دال - دراسات حالة عن تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١١ - عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالتشاور مع مكتب اللجنة في دورتها التاسعة، بدعوة عدد من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية إلى إعداد دراسات حالة عن تجاربها في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديمها إلى اللجنة في دورتها العاشرة.

١٢ - وعليه، قامت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وثمانية بلدان - هي البرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وشيلي والصين - بتقديم تقارير إلى اللجنة الرفيعة المستوى، في دورتها التاسعة، عن تجاربها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفيما يلي موجز بالقضايا الرئيسية والتوصيات التي انبثقت عن تقارير دراسات الحالة.

١٣ - فرغم أن معظم البلدان النامية لديها علاقات ثنائية قديمة العهد في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كأداة لتمكين بلدان الجنوب من المشاركة بفعالية في النظام العالمي الجديد الناشئ، لم تُلمس إلا في أعقاب الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا نحو التكامل العالمي.

١٤ - وأوضحت دراسات الحالة أن البلدان النامية قد سعت إلى تنمية شعور حقيقي بالتكافل فيما بينها على أساس أن كل بلد لديه ما يقدمه من الموارد والقدرات، كما أن لديه من الاحتياجات ما تلبيه البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بمشاكل الفقر والبطالة والمديونية، التي يواجهها الكثير من البلدان النامية، تبين الدراسات أن بلدانا كثيرة قد بادرت إلى وضع سياسات أوضح وترتيبات مؤسسية ملائمة لكفالة اتباع نهج منسق لمعالجة تلك المشاكل داخل إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٥ - وتم التأكيد على أن مراكز التنسيق الوطنية تقوم بدور حاسم في نجاح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو فشله. ففي أمريكا اللاتينية، تقوم مراكز التنسيق الوطنية، بانتظام، بتنسيق سياساتها وبرامجها على أساس إقليمي، مما أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تلك المنطقة.

١٦ - ومع أن معظم دراسات الحالة أكدت على ضرورة الاعتماد على الذات والتضامن في استغلال القدرات المتوفرة لدى البلدان النامية، فإنها تقر بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتبر أداة مكملة، لا بديلة، للتعاون بين الشمال والجنوب. لذلك، أعربت بنغلاديش وتركيا والسنغال ودول أخرى عن تأييدها للشراكات العريضة القاعدة التي تنطوي على علاقات ثلاثية مع الجهات المانحة التقليدية والبلدان النامية.

١٧ - أما التقارير المقدمة من البرازيل وتركيا وتونس والصين فتبين أن البلدان النامية الأكثر تقدما قد أصبحت عاملا هاما في ظهور شراكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٨ - وأُقر بأن تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين البلدان النامية يلزم جعله أكثر شمولا بتشجيع توثيق التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

١٩ - وتسليما بتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، دعا عدد من البلدان إلى اتباع نهج مبتكرة لتعبئة الموارد لدى البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، وضعت تركيا والصين خططا لتوحيد مواردهما بالعمل معا على تنظيم حلقات تدريبية ودراسية في مجالي إدارة شؤون الموظفين والإدارة العامة، وذلك لصالح بلدان نامية أخرى. أما البرازيل فلديها آلية جديدة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في شكل صندوق تعاوني لصالح الدول التي تلتمس التعاون التقني البرازيلي من بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

٢٠ - وتشير دراسات الحالة إلى أنه مع تحول عدد أكبر من البلدان النامية إلى جهات لتقديم الخبرة إلى بلدان الجنوب الأخرى، فإن أهمية التعاون الثلاثي آخذة في التزايد في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أمثلة ذلك أن فرنسا قد ساهمت بمساعدة مالية لتمكين السنغال من إعارة مدرسين للغة الفرنسية إلى غابون وسيشيل.

٢١ - وأشادت تركيا بالنهج الذي تتبعه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تجاه الاستعانة بالخبراء من البلدان النامية، بينما أفادت البرازيل بأنها طبقت هذا النموذج بنجاح في مشاريع شتى في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

٢٢ - وأُوصي بأن تدمج طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت تركيا توثيق التعاون بين مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبين مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية. وبالنسبة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان مختارة - سواء الجاري تنفيذها أو التي تنتظر الموافقة - اقترح أيضا أن يتم استعراضها بغية الوقوف على مدى الحاجة إلى الخبراء والتدريب، التي يمكن أن تلبى بالاستعانة بقدرات البلدان النامية. كما أوصي باتخاذ خطوات عملية لجعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الطريقة المفضلة في الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يتم ذلك بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التنفيذية، مثل (أ) أن يتخذ القرار المتعلق بتطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقت إعداد البرامج القطرية؛ (ب) أن يدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كبند تحت جميع العناصر الرئيسية لأي مشروع؛ (ج) أن يتم التأكد تحديدا، في أي إجراء للموافقة على أي برنامج أو مشروع، من مدى قابلية طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتطبيق.

٢٣ - وأكدت بلدان كثيرة على ضرورة تركيز جهود التنمية على المجالات الاستراتيجية التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على آفاق التنمية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أكدت معظم دراسات الحالة على أهمية التجارة، والاستثمار، وسداد الديون، وتنظيم الاقتصاد، وحماية البيئة، وتخفيف حدة الفقر، والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا، وإيجاد الوظائف، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي.

٢٤ - وتم التأكيد على ضرورة أن تظل ممارسات مضاهاة الاحتياجات بالقدرات - وهي الممارسات المدعومة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - قائمة على الطلب. وعلاوة على ذلك، أوصي بأن تواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدان المشاركة في مثل هذه الممارسات.

٢٥ - وقد هيأت دراسات الحالة المتعلقة بعدد مختار من البلدان والمنظمات فرصة مفيدة لتقاسم تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار مداولات اللجنة الرفيعة المستوى. كما أن هذه التقارير كانت موضع ترحيب باعتبارها ابتكارا هاما في تنظيم أعمال اللجنة.

- - - - -